



السبت ٢٥ محرم ١٤٤٨ هـ - 11 يوليو 2026 م

أخبار النافذة

[مؤسسة كارنيجي || اقتصاد رأسمالية المالك العسكري في مصر وقيوده ملايين المشيعين في ميزان القوى سيكولوجية الثلث الأخير: ما تشابه من انكسار المستطيل الأخضر وميدان التحرير بعد فاجعة وفاة 4 من أسرة واحدة يرشيد.. تعرف على أهم أسباب انفجار التكيف بارامترك أركيتكتشر || «الأوكتاجون» المصري بتصدر العالم كأكبر مقر للقادة العسكرية تقرير: آلاف اللائحين وطالبي اللجوء الإثيويسن في مصر مُعرضون لخطر الاعتقال والترحيل تأخير تسجيل المواليد يفتح باب المساءلة.. مهلة 15 يومًا لحماية حقوق الطفل من خلال اتفاق مع الصومال.. مصر تعزز تحالفها البحري في القرن الأفريقي](#)

□

 Submit Submit

- الرئيسية
- الأخبار
 - اخبار مصر
 - اخبار عالمية
 - اخبار عربية
 - اخبار فلسطين
 - اخبار المحافظات
 - منوعات
 - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
 - دعوة
 - التمية البشرية
 - الأسرة
 - مديا

[الرئيسية](#) « [تقارير](#)

مؤسسة كارنيجي || اقتصاد رأسمالية المالك العسكري في مصر وقيوده





السبت 11 يوليو 2026 10:40 م

يناقش الكاتب يزيد صايع في هذا التقرير طبيعة التحولات الهيكلية العميقة في الاقتصاد المصري، مبرزاً تفاصيل توسع القوات المسلحة في إدارة الشأن الاستثماري. إذ يرى بوضوح انتقال المؤسسة العسكرية نحو تبني نموذج "رأسمالية المالك"، وهو نمط يعتمد كلياً على استخراج الربح المالي عبر إدارة أصول الدولة، عوضاً عن الاستثمار في الإنتاج الحقيقي وتوليد السلع والخدمات.

بناءً على ذلك، يحذر التقرير من وصول آليات جني الأرباح الحالية إلى مرحلة التشيع، مما يؤدي إلى تناقص العوائد الاستثمارية بشكل ملحوظ، بالتزامن مع تفاقم الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي لتوفير السيولة النقدية.

وتؤكد مؤسسة كارنيجي في هذا السياق إسناد القيادة السياسية مساحات اقتصادية متزايدة لوكالات عسكرية مختارة، رغبةً في توليد إيرادات مستعجلة للخزينة العامة. نتيجة لذلك، تستفيد الهيئات التابعة لوزارة الدفاع من سيطرتها المطلقة على الأراضي والمرافق، لتفرض واقعاً مشوهاً يؤثر سلباً على تنافسية القطاع الخاص ومسار نموه.

تحتكر الكيانات العسكرية صلاحيات استثنائية تعفيها كلياً من الضرائب والرسوم، وتستحوذ كذلك على حصة الأسد من الائتمان المصرفي المتاح في البنوك الوطنية، مما يعمق معاناة الشركات المدنية التي تجد نفسها مجبرة على التكيف مع سوق تفتقر إلى المنافسة العادلة.

هيمنة المؤسسة العسكرية على قطاع العقارات الحضرية

يقود الجيش طفرة عمرانية هائلة تعتمد أساساً على القروض المصرفية المتراكمة، حيث يدير عمليات بناء المدن الصحراوية الجديدة وتطوير المجمعات السكنية الفاخرة. وتستحوذ الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وحدها على نسبة تتجاوز ثلث مشاريع البناء الممولة حكومياً.

من ناحية أخرى، تحتجز الوكالات العسكرية رسوماً إدارية غير معلنة من ميزانيات المشاريع القومية، بينما تلقي بأعباء تقلبات الأسعار وتكاليف استيراد المواد الخام على عاتق شركات المقاولات المدنية المنفذة للأعمال. لكن المفارقة تكمن في تجاوز معدلات البناء حاجة السوق الفعلية بمراحل كبيرة، إذ تظل معظم الوحدات السكنية خالية تماماً من السكان؛ مما يعكس تحول العقارات إلى مجرد أوعية صماء لحفظ الثروات وتجميد رؤوس الأموال بدلاً من توظيفها في قطاعات إنتاجية.

كما تحكم هيئات الجيش قبضتها على مساحات جغرافية شاسعة عبر استصدار قرارات سيادية تصنفها كمناطق استراتيجية؛ مما يتيح لها حق الانتفاع الحصري والتجاري بشبكات الطرق، والشواطئ الساحلية، والجزر النيلية، مانعةً المدنيين من التملك الحر لهذه الأراضي الواسعة.

وفي المقابل، تدير الهيئات العسكرية مشاريع التهجير وإعادة تأهيل المناطق الحضرية القديمة، فتخلي أحياء شعبية كاملة لبناء أبراج استثمارية تدر عوائد مالية ضخمة. وبدفع هذا التوسع المفرط البنوك الحكومية لتحمل المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة للمطورين العقاريين، مما يزيد من الالتزامات المحتملة على ميزانية الدولة وخزانتها العامة.

لذلك، تفرض هذه التوجهات ضغوطاً متزايدة على البنك المركزي المصري لتغيير سياساته النقدية. وتطالب المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بضرورة وضع مسافة فاصلة بين البنك المركزي والبنوك العامة، سعياً لتقليل المخاطر النظامية التي تهدد القطاع المصرفي نتيجة التوسع غير المدروس في تمويل مشاريع المدن الجديدة المفتقرة لجدوى اقتصادية واضحة.

صعود وكالات الزراعة العملاقة واحتكار سلاسل الغذاء

تبرز هيئة "مستقبل مصر" التابعة للقوات الجوية كأحد أبرز أمثلة رأسمالية المالك العسكري في قطاع الزراعة الاستصلاحية؛ إذ تدير بمفردها نصف إجمالي الأراضي المزروعة في البلاد تقريباً، وتؤجر مساحات شاسعة من الأراضي الصحراوية المستصلحة للمستثمرين في القطاع الخاص والخليجي.

وفي الوقت ذاته، تحتكر الهيئة بشكل مباشر عمليات استيراد القمح الاستراتيجي وتصدير الأرز للخارج، متوسعة بقوة للسيطرة على سلاسل التوريد، وتجارة المواد الغذائية، ومنافذ البيع بالتجزئة، وتوزيع السلع التموينية المدعمة. وتتلقى هذه المشروعات دعماً رئاسياً مباشراً يمنحها حصانة كاملة خارج نطاق الرقابة المدنية أو الالتزامات الصربية.

الشفافية المؤسسية تغيب كلياً عن البيانات المالية والبيئية لهذه المشروعات الزراعية العملاقة، وتتضارب التصريحات الرسمية بشدة حول التكاليف الحقيقية لعمليات استصلاح الأراضي وإنشاء الأنهار الصناعية.

فضلاً عن ذلك، تستهلك هذه المشاريع الضخمة كميات هائلة من الموارد المائية ومصادر الطاقة، متجاهلة دراسة التأثيرات البيئية طويلة المدى على الخزان الجوفي غير المتجدد. ونتيجة لهذه السياسات الاحتكارية، يندفع صغار المزارعين والصيادين والمنتجين المحليين خارج دائرة السوق تماماً، مما يعمق معاناتهم الاقتصادية في ظل الارتفاع الحاد لتكاليف المعيشة.

آفاق الاقتصاد العسكري وتحديات الاستدامة المستقبلية

تواصل مئات الشركات العسكرية المسجلة رسمياً العمل في قطاعات موازية متنوعة مثل الصناعات التحويلية، والتجارة، وعمليات التعدين، وقطاعات الخدمات والفندقة. ومع ذلك، تعمل هذه الشركات كأدوات سياسية لتعزيز الولاء وتدوير النخب داخل صفوف القوات المسلحة، ولا تسهم بشكل حقيقي في تعزيز الإنتاجية العامة أو تحفيز الابتكار التكنولوجي.

بناءً على ذلك، تعتمد هذه الكيانات أساساً على توظيف المزايا الاحتكارية لضمان البقاء في السوق، وتعجز في الوقت نفسه عن المنافسة المفتوحة أو التصدير للأسواق الخارجية. ورغم الوعود الرسمية المتكررة بطرح حصص من هذه الشركات في البورصة، إلا أن المساعي تصطدم دائماً بغياب الشفافية المالية وعزوف المستثمرين.

من هنا، يواجه نموذج الاقتصاد العسكري المعتمد على استغلال الأصول وتدويرها تناقضاً حتمياً في معدلات العوائد؛ نظراً لافتقار المؤسسات العسكرية إلى القدرة الفنية اللازمة لتكرار نجاحاتها في قطاعات إنتاجية تتطلب ابتكاراً متقدماً.

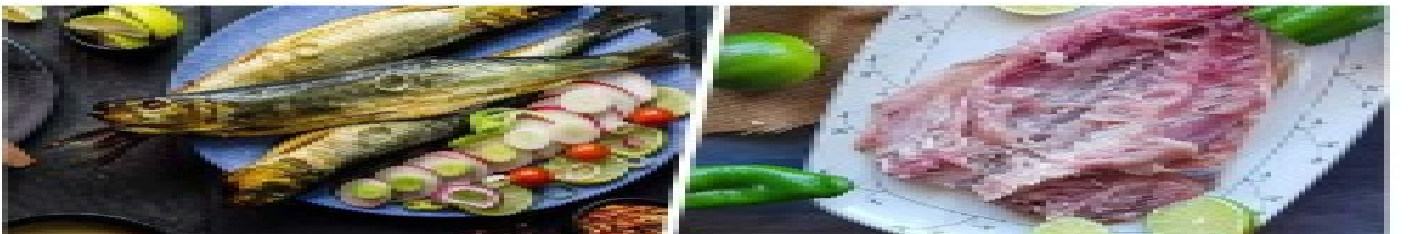
تظل استدامة هذا النظام الربعي مرهونة بتدفق مستمر لرؤوس الأموال الخارجية وحزم الإنقاذ المالي. وهنا تظهر الفجوة الهيكلية؛ حيث تتحمل الحكومة المدنية وحدها أعباء سداد هذه القروض وإدارة ملف الديون، بينما تستحوذ وكالات الجيش على الأرباح المباشرة والإيرادات التشغيلية، مما يترك الاقتصاد القومي عرضة لصدمات جيوسياسية متتالية يعيق محاولات الاستقرار.

ويؤكد الباحث عمرو عدلي في تحليله لظاهرة الرأسمالية المشوهة في مصر، أن التدفقات المالية الضخمة لم تترجم إلى رفع معدلات الادخار والاستثمار الحقيقي، مفسراً ذلك بطبيعة الترتيبات المؤسسية والسياسية التي تفضل السيطرة الصارمة ومراكمة الثروات السريعة على حساب بناء اقتصاد سوق فعال.

تفشل الإصلاحات التكنوقراطية المحدودة في معالجة هذا الخلل الهيكلي الواسع، وتستمر الممارسات الربعية والاستخراجية في عرقلة أي مساعي جادة لتحقيق نمو حقيقي ومستدام للقطاعات الإنتاجية المدنية والتجارية والصناعية.

<https://carnegieendowment.org/middle-east/research/2026/07/egypts-military-landlord-economy-and-its-limitations>

اقتصاد



["الشعبة" تعترف: ارتفاع أسعار الأسماك والفسخ والرنجة 30% بسبب الوباء](#)



[بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أتوبس بطريق الصعيد الحر بالمنيا](#)
الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م

مقالات متعلقة

[نيملسملا ن اوخلإة عامج ن أشبي بورولأ ناحنلاو ايناطير، نيبه ماسقنلا ديازة نيرقة](#)

[تقرير: تزايد الانقسام بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن جماعة الإخوان المسلمين](#)
[معجزة تبسلكم ن م همرجيو ..طفنلا راعسأ عافترا ةروتاف ن بيرصملا لمحي سيسلا](#)

[السياسي يحلل المصريين فاتورة ارتفاع أسعار النفط.. ويحرمهم من مكاسب تراجع](#)
[عارقنلا رتانسى لإ رسم بلاط عدي ديدجلا ماعلاب ملعؤ فالأ 400 زجء.. بويغي فميلعنلا ةرازو](#)

[وزارة التعليم في غيبوبة.. عجز 400 ألف مُعلم بالعام الجديد يدفع طلاب مصر إلى سنائر الفقراء](#)
[جلعلاو قيعونلا دودح زواجته قماصة مزأ .. قيسفتا بارطضا نوناعي ن بيرصملا ن م % 25](#)

[25 % من المصريين يعانون اضطرابات نفسية.. أزمة صامتة تتجاوز حدود التوعية والعلاج](#)

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [ميديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)

- 
- 
- 
- 
- 
- 

إشترك

ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026